

# «لندعم الصحافة المهنية» حملة مغربية لاستعادة القراء

## غياب الوعي المهني في صحافة إلكترونية ينتج محتوى ردياً



### تحسين جودة المحتوى صلة الوصل بين القراء والصحافة

بالنسبة للمؤسسات الإعلامية وبشكل أكبر لجميع الصحافيات والصحافيين المهنيين، أملاً أن تتضافر جهود أبناء المهنة الواحدة لإثراء المنتج الإعلامي وتقوية هيكل المشهد الإعلامي المغربي. ويشهد قطاع الصحافة والإعلام المغربي ولادة مجموعة إعلامية جديدة تصدر عدة صحف ورقية وإلكترونية، فقد أعلنت كل من شركة "كروس وورد" و"سأهام ميديا فاوند"، اللتان يملكهما منصف بلخياط وحفيظ العلمي، الاندماج تحت مجموعة "أوريزون بريس". وتم توقيع اتفاقية شراكة بين المجموعتين لتأسيس مجموعة إعلامية من 9 عناوين صحافية، 3 منها مخصصة في الصحافة الرقمية والصحافة المكتوبة ومجال السمعي البصري.

القانونية والاقتصادية والاجتماعية، بالدرس والتحليل المحور المتعلق بـ"حرية الصحافة بالمغرب بين المعايير الدولية والتشريعات الوطنية"، حيث أشار بداية إلى أن حرية الصحافة ترتبط كونيًا بالحق في حرية التعبير الذي يعتبر جوهر حقوق الإنسان، استناداً للوارد في الوثائق الدولية. وأشار إلى أن حرية الصحافة يجب أن تكون دائماً مقترنة بإعمال مضامين ميثاق أخلاقيات المهنة والالتزام بالممارسة السليمة والموضوعية في احترام تام لحرية الآخر، أفراداً أو مؤسسات أو جماعات. من جهته، اعتبر نقيب الصحافيين المغربية، عبدالله البقالي، خروج مؤسسة المجلس الوطني للصحافة إلى الوجود، بمثابة طفرة نوعية وقيمة مضافة

وهو ما يدخل في خانة السرقة والقرصنة الفكرية، إضافة إلى إنتاج المحتوى الرديء ومن ثمة "المساهمة" السلبية في تسطيح النقاش العام وفي انحطاط الذوق العام لدى المتلقي. وأكد رضوان أنه بالرغم من وجود نصوص قانونية حديثة جاءت لتقنين وتطهير المشهد الإعلامي الإلكتروني الوطني، إلا أنه وفي غياب الوعي الجماعي المفروض توفره في المشتغلين في هذا الحقل، خاصة على مستوى تجويد المادة الإعلامية، لا يمكن انتظار الشيء الكثير في ما يخص إضفاء الأخلاقيات المهنية على هذه الشريحة من الصحافة الإلكترونية. بدوره، تناول سعيد خمري رئيس شعبة القانون العام بكلية العلوم

بهدف إصلاحه، بعد الكثير من الشكاوى والانتقادات التي وجهت للصحافة والإعلام وانتشار الشائعات والتضليل عبر الشبكات الاجتماعية. وتطرق محمد رضوان الإعلامي والباحث الأكاديمي، خلال ندوة تحت عنوان "المشهد الإعلامي.. وقائع وأفاق" إلى مسألة "الإعلام الإلكتروني بالمغرب.. إشكالات قانونية ومهنية"، ليضع اليد على مكان الخلل على مستوى مرجعية عمل وتصوير المحتوى الصادر عن الصحافة الإلكترونية المغربية في مجملها، فسرد العديد من مظاهر التسبب والاختلالات التي أصبحت السمة الأساسية لأغلب المواقع الإلكترونية. من قبيل الغياب التام للأخلاق المهنية، والسطو على مقالات ومواد صحافية دون الإشارة لأصحابها،

انضم المئات من الصحافيين المغاربة إلى حملة "لندعم الصحافة المهنية والأخلاقية"، التي شملت الصحف والمؤسسات الإعلامية بهدف المساهمة في تكريس القراءة كتعبير عن المشاركة في الشأن العام وممارسة الحق في إعلام مهني وأخلاقي وحر.

ويقول مختصون في قطاع الإعلام إن من شأن الميثاق إضفاء طابع أخلاقي على المهنة، ووضع حد لما يعرفه المشهد الإعلامي من مظاهر العبث والتسيب، لكنهم يؤكدون في الوقت نفسه أن قيمة هذا الميثاق الأخلاقي، رهن مدى الالتزام والتقيّد ببنوده من قبل الصحافيين والناشرين ومختلف الفاعلين في مجال الصحافة والإعلام والتواصل، إذ أن العبرة ليست في القانون، بل في مدى احترامه والامتثال لمقتضياته، وفي مدى قدرة "المجلس الوطني للصحافة" على إلزام المنابر الإعلامية على التقيد بمقتضيات هذا الميثاق، حتى لا يبقى حبراً على ورق.

واعتبر صحافيون أن النداء الذي أطلقه "المجلس الوطني للصحافة" قبل أيام، عبر عدد من المنابر الإعلامية، يقضي بدعم الصحافة المهنية والأخلاقية، وهي فرصة سانحة، للتأكيد بأن "المهنية"، تتجاوز حدود الانتماء إلى منبر إعلامي خاضع لمقتضيات قانون الصحافة والنشر، وتأسيس عبر الوصول إلى جوهر العمل الصحافي المهني، من خلال أساسياته المتمثلة في "الجودة" و"النجاعة" و"الفاعلية" و"المبادرة" و"الالتزام بالتشريع الجاري به العمل"، وأضافوا أن المهنة تمتد لتشمل القدرة على التعاطي الرصين في صلب قضايا الوطن وانتظارات المواطنين، والإسهام في إشاعة ثقافة الرقي والتميز والجمال، إضافة إلى رصد الاختلالات والانتهاكات القائمة، والانفتاح على الكفاءات والخبرات والإقلام الموضوعية، التي من شأنها تعزيز الصحافة المهنية والإرتقاء بمستوى أدوارها ووظائفها، لكن "المهنية" لا يمكن تصورها أو نقاشها، إلا داخل نطاق "الأخلاق". وتناولت العديد من الندوات وورش العمل مؤخرًا المشهد الإعلامي المغربي بالمرصد والتحليل العلمي والمهني

الرباط - أطلق "المجلس الوطني للصحافة" حملة توعية واسعة حول قراءة الصحف الورقية والإلكترونية المغربية تحت شعار "لندعم الصحافة المهنية والأخلاقية"، ساهمت فيها كل الصحف المغربية والقنوات التلفزيونية وجل الإذاعات والمواقع الإلكترونية الوطنية. وتندرج هذه الحملة في إطار "الخطة الوطنية لتنمية قراءة الصحف" التي تبناها المجلس الوطني للصحافة ضمن برنامج لجنة المشاة الصحافية وتأهيل القطاع، وذلك في إطار الاختصاصات المنصوص عليها في القانون 90.13 وتهدف المبادرة إلى المساهمة في تكريس القراءة كتعبير عن المشاركة في الشأن العام وممارسة الحق في إعلام مهني وأخلاقي وحر، وتقوية صوت الصحافة الحرة في مواجهة الاستسهال والعشوائية.

سعيد خمري



حرية الصحافة يجب أن تكون مقترنة بميثاق أخلاقيات المهنة

وانضم إلى هذه الحملة مئات من الصحافيين عبر حساباتهم في مواقع التواصل الاجتماعي من أجل الصحافة المهنية وبمحطات في 12 جهة خاصة بالتوعية الميدانية والتعبئة والتكوين المهني والأخلاقي لتأهيل قطاع إعلامي هو دون شك عصب الحياة الديمقراطية. ودخل "ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة المغربية" خلال عام 2019 حين التنفيذ، وذلك وفقاً للقانون 90.13 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة، وهذا الميثاق ضم أربعة محاور (المسؤولية المهنية، المسؤولية تجاه المجتمع، الاستقلالية والنزاهة، الحماية والحقوق).

## غرامة جديدة لفيسبوك بعد فضيحة كامبريدج أناليتيكا

بهدف سرقة بيانات ملفات ملايين من المستخدمين للتأثير على رأي الناخبين الأميركيين خلال الانتخابات الرئاسية السابقة، واستطلاعات الرأي المتصلة بالاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

**فيسبوك تحاول اتخاذ إجراءات لتحسين صورتها بعد سلسلة من العقوبات والغرامات بسبب تسريب بيانات المستخدمين**

وكان وإبلي قد أوضح الخروقات القانونية التي تم تجاوزها من قبل فيسبوك و"كامبريدج أناليتيكا" والتي أفرزت على نتائج الانتخابات.



عواقب فضيحة تسريب البيانات وخيمة على فيسبوك

برازيليا - قالت وزارة العدل البرازيلية، الاثنين، إنها فرضت غرامة على شركة فيسبوك الأميركية العملاقة قدرها 6.6 مليون ريال (1.64 مليون دولار) بسبب إفصاحها عن بيانات المستخدمين على نحو يناهض الصواب. وأضافت الوزارة في بيان أن هذه أول غرامة تطبق على فيسبوك في البرازيل هذا العام، وأنها مقترنة على إساءة استخدام شركة كامبريدج أناليتيكا للبيانات في عام 2018، لكنها ليست الأولى بالنسبة لفيسبوك التي دفعت ثمنًا باهظًا بسبب هذه الفضيحة، ويبدو أنها لن تكون الأخيرة.

وتحاول فيسبوك اتخاذ إجراءات عديدة طيلة العام الماضي لتحسين صورتها بعد سلسلة من العقوبات والغرامات التي اتخذت ضدها بسبب تسريب بيانات المستخدمين لشركة كامبريدج أناليتيكا.

وكانت فيسبوك قد اضطرت لدفع غرامة قياسية تقدر بخمسة مليارات دولار لتسوية هذه القضية، وفقاً لوسائل إعلام أميركية. وقررت المفوضية الفدرالية للتجارة في الولايات المتحدة فرض الغرامة بعد أن أجرت تحقيقاً في مزاعم حول استخدام شركة كامبريدج أناليتيكا للاستشارات السياسية بيانات 87 مليون مستخدم على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك دون موافقتهم. وقالت مصادر لوسائل إعلام أميركية إن المفوضية صوتت لصالح تغريم فيسبوك بهذا المبلغ بنسبة 3 إلى 2. وركزت التحقيقات على فرضية انتهاك فيسبوك الاتفاقية البرمجة في 2011، وتنص القواعد على ضرورة إخطار المستخدمين والحصول على

من عدد الزيارات وعدد المستخدمين وأنواع الإعلانات التي يقدمها الموقع، وكذلك تقدير مدى الأرباح المحتملة التي تحققها المواقع.

في المقابل، ثبت أن ذلك الركام من الأخبار المضللة والكاذبة كان في بعض الأحيان تجارة رائجة حققت ملايين الدولارات سنوياً من خلال إعلانات مدفوعة في تلك المواقع التي تروج لهذا النوع.

تداخل عمليات التضليل مع الطابع التجاري مع التناغم السلوكي مع تلك البيئة الطوفنة، جعل منصات التواصل الاجتماعي مطالبة بتغيير تفاصيل أداؤها وعلاقتها بمستخدميها، لكن يبدو أن المشهد أكثر تعقيداً مما تنصرون وليس من السهل اختصاره في مسألة التضليل الإعلامي المجرد.

ولعل الإشكالية الأخرى التي ترتبط بظاهرة الإعلانات المضللة هي دخول الذكاء الاصطناعي والخوارزميات في عمق هذه الظاهرة، إذ تعالج الخوارزميات إعلانات شبه دائمة ويتم التفاوض عن يقف وراءها. من جهة، أخرى تبدو هذه المنصات التواصلية شاهداً على متغيرات سلوكية تتمثل في قبول عدد من الظواهر من أبرزها قضية التفاعل مع الإعلان التجاري وإن كان مضللاً أو يستهدف فئة ما لحرف أفكارها أو تغيير قناعات الرأي العام وهي إشكالية أخرى معقدة. محاولة تحجيم انتشار الأخبار الكاذبة والتصدي لعمليات التضليل الإعلامي ما تزال غير فعالة بالكامل وبما يكفي، إذ ما تزال هناك العديد من الثغرات التي ينفذ من خلالها ذلك التدفق الهائل الذي يغير أو يشوش على القناعات والمواقف.

## مواقع التواصل الاجتماعي تواجه عواصف التضليل

هنالك شرائح واسعة من جيل باكمله تقريباً بإمكانها أن تصدق ما يبشر أمامها دون مزيد من الجهد في التمييز وتحري الحقيقة، هذا المنفذ زاد من ظاهرة المحتوى التضليلي بكل أشكاله.

عملية مراقبة المحتوى لاسيما في أوقات الأزمات أفضت في كثير من الحالات إلى نتائج تجعل من الصعب مكافحة التضليل والإشاعات وما إلى ذلك من الظواهر.

استطلاع عالمي أثبت أن حوالي 86 بالمئة من مستخدمي الإنترنت وقعوا ضحية أخبار مضللة معظمها جاء عبر منصة فيسبوك.

في هذا الاستطلاع مثلا تم تحميل حصة الأسد من المسؤولية إلى الولايات المتحدة في نشر الأخبار المضللة، تليها روسيا والصين بحسب استطلاع أسبوس السنوي الذي يشارك فيه 25 ألف مستخدم للإنترنت من 25 دولة. لإجراء الاستطلاع، قام الباحثون بتحليل أكثر من 20 ألف موقع من المواقع المشبوهة على شبكة الإنترنت، والتي يعتقد على نطاق واسع أنها تقوم بترويج المعلومات المضللة أو الأفكار المتطرفة، وتحقق الباحثون

يتزايد مستخدمو منصات التواصل الاجتماعي في أنحاء العالم، ويضاف ملايين جدد من مستخدمي تلك المنصات العملاقة، ومع تزايد أعدادهم تتفاقم العديد من المشكلات ومنها مشكلات المحتوى المضلل والمرفوض والتضليل الإعلامي مصطلحات صارت تتكاثر في عالمنا اليوم وتزامن مع الانتشار غير المسبوق لمنصات التواصل الاجتماعي التي توفر خدمة مجانية من جهة وفيما تزايد أعداد المستخدمين من جهة أخرى.

مستخدمون معلومون ومجهولون يتوارون خلف ذلك العالم الرقمي ويبتؤون أفكارهم ومواقفهم كما يغذون تلك المواقع بأخبار وتعليقات وتحليلات ليس من السهل التثبت من دقتها وموضوعيتها.

ليست هناك رقابة مباشرة على تلك المنصات ما لم ترد شكاوى ضد المنشورات والأخبار التي تخالف قوانين تلك المنصات. ومن الواضح أن كثرة المستخدمين وسهولة النشر قد أدخلنا الجمهور في متاهة حتى صار من الصعب التمييز بين ملايين من الصفحات الحقيقية عما سواها من صفحات مزيفة أو مفبركة.

الإشكالية المرتبطة بالمحتوى عززت جوانب سلوكية وأخلاقية وفي كل الحالات تحولت إلى قضية مجتمعية كونها تمس شرائح واسعة من المتلقين.

طاهر علوان  
كاتب عراقي مقيم في لندن

عملية مراقبة المحتوى لاسيما في أوقات الأزمات أفضت إلى نتائج تجعل من الصعب مكافحة التضليل والإشاعات وما إلى ذلك من الظواهر.

استطلاع عالمي أثبت أن حوالي 86 بالمئة من مستخدمي الإنترنت وقعوا ضحية أخبار مضللة معظمها جاء عبر منصة فيسبوك.

في هذا الاستطلاع مثلا تم تحميل حصة الأسد من المسؤولية إلى الولايات المتحدة في نشر الأخبار المضللة، تليها روسيا والصين بحسب استطلاع أسبوس السنوي الذي يشارك فيه 25 ألف مستخدم للإنترنت من 25 دولة. لإجراء الاستطلاع، قام الباحثون بتحليل أكثر من 20 ألف موقع من المواقع المشبوهة على شبكة الإنترنت، والتي يعتقد على نطاق واسع أنها تقوم بترويج المعلومات المضللة أو الأفكار المتطرفة، وتحقق الباحثون